حوار صريح مع احد المسؤولين في العراق .. حول:

التجربة الثورية والمنظور القومي - التجربة الثورية .. والمنظور الديمقراطي
التجربة الثورية وخطر البيروقراطية

بقلم: عدنان بدر

ملاحظة ملفتة للنظر ..

منذ ان قامت ثورة السابع عشر من تموز ، اخذ عدد العاملين العرب في جميع مؤسسات الدوله ، وعلى كافة المستويات يتزايد باستمرار .. والملاحظة ليست في ذلك ، بل في الروح القومية السليمه لدى مختلف فئات الشعب العراقي ، السياسية منها وغير السياسيه ، حيث تلمس تلك الروح في تعاملهم الطبيعي مع هذه الظاهره . ودون ايه حساسيات لا بل اكثر من ذلك .. في مقابله هذه الظاهرة بالكثير من التقدير والاعتزاز والرعاية .

ان السرعة في توالي الاجراءات والانجازات القومية والتقدمية في القطر العراقي بلغت درجة لم يعد ممكنا معها الوقوف عند واحد او اكثر من تلك الاجراءات والانجازات.. فلا يكون قد مضى على اجراء او انجاز معين سوى فترة قصيرة من الوقت حتى تجد الحديث عنه في بغداد وقد اصبح شيئا من الماضي .

● السياسة القومية التقدمية على الاصعدة الداخلية والعربية والدولية .
● العمل الجبهوي .
● الاصلاح الزراعي
● التاميم
● قانون الحكم الذاتي .
● التنمية والمشاريع الانمائية المتوازنة

كل ذلك لم يتح له ان يتحول الى امجاد ينشغل الحاضر عن قضاياه بالتغني بها والركون اليها . اذ يبدو (وهذه هي الملاحظة الاولى التي تواجهك بحده في العاصمة العراقية) انه واضح للثورة تمام الوضوح ان لحظة تحول الماضي الى قيد على الحاضر ،هي لحظة بداية الارتداد .. لحظة التعبير عن نمو قوى اجتماعية معينة ذات مصلحة بالانشداد الى الامس والوقوف عنده .

امام هذا الوضع ، كان لزاما علينا في حوارنا مع احد المسؤولين في العراق ، ان نتجاوز البحث في الاجراءات المحدده.. الماضية منها والراهنة . وكان لا بد من طرح قضايا الثورة بشكل عام ، او بالاحرى استراتيجيتها الشاملة ومنظوراتها الاساسية .

وبالفعل كان حوارا شديد الصراحة ، طرحنا فيه كل ما يمكن ان يقال وفي جميع الاوساط الصديقة وحتى العدوة ، حول ابرز القضايا الاساسية في استراتيجيه الثورة والحزب في القطر العراقي ..وهذه القضايا هي :

● التجربة الثورية والمنظور القومي .
● التجربة الثورية والمنظور الديمقراطي
● التجربة الثورية وخطر البيروقراطية.

اولا : التجربه الثوريه والمنظور القومي

وقد بدا الحوار عبر مسالة محدودة هي قانون منح الجنسية العراقية لاي مواطن عربي ..

— هل يعتبر صدور هذا القانون مجرد شطحة قومية غرضها المزايدة او تغطية شعور بالعجز عن المشاركة في المعارك المركزية والاساسية للصراع على صعيد الوطن العربي ككل .. ام انه يعبر عن وجود افق معين في استراتيجية الثورة .. ويلبي ضرورات نضاليه موضوعية ؟

ابتسم الرفيق المسؤول لصيغة التحدي الواردة في السؤال على شكل وخز سريع ، ثم تجاوز ذلك الى شرح الموضوع بكل هدوء :

— تعلم ان تجربتنا الثورية في تصديها لمشكلاتها الاساسية ، تنطلق بشكل رئيسي من منظور قومي.. اكان ذلك على صعيد التنمية ام على صعيد العلاقات الدولية . ام حتى على صعيد العلاقات بين القوى الوطنية داخل القطر ؟

● لا يكفي ان نكون وحدويين بمجرد الطموح الى اقامة الوحدة مع هذا القطر العربي او ذاك .. فمع ان هذا الطموح هو هدف غال نسعى اليه بكل جهد ونبذل في سبيله كل الامكانيات .. الا انه يبقى هدفا لا يعتمد تحقيقه علينا وحدنا .. نحن طرف اساسي فيه ، لكنه يبقى في حاجة لاستجابة الاطراف الاخرى التي نسعى لاقامة الوحدة معها .

وفي غياب هذه الاستجابة ، هل يبقى طموحنا الوحدوي وعملنا القومي مجرد رغبة مكبوتة تنتظر الظروف ، ام نقول بكل خطوة مهما كان حجمها لاجل خلق تلك الظروف وتوفير المناخ القومي على جميع الاصعدة الرسمية منها والشعبية ؟

وفي هذا السبيل لا بد من القيام بخطوات تخلق لدى المواطن العربي ، او بالاحرى تنمي لديه تلك القدرة على التحدي العملي لجميع حواجز التجزئة والاقليمية . ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، في نظرنا ، هو حزب الثورة العربية ، حزب الجماهير العربية المناضلة من اجل الوحدة والحرية والاشتراكية ، فكيف يتسلم هذا الحزب السلطة في العراق ، ويبقى المواطن العربي في الاقطار الاخرى مواجها بالغربة عن ثورته ؟ كيف يمكن لثورة هذا الحزب في القطر العراقي ان تبقى على ذلك التمييز المصطنع بين مواطن عربي واخر ؟

وهنا لم يكن قانون منح الجنسية القانون الوحيد في هذا الصدد ، فجميع القوانين الاخرى التي صاغتها الثورة انطلقت من هذا المنظور القومي ، وعلى سبيل المثال ان قانون العمل الذي اقرته الثورة ينص صراحة على عدم التمييز بين العامل العراقي والعامل العربي . وكذلك قانون الخدمة والتقاعد العسكري الذي صدر في مطلع هذا العام، انه ينص على الشيء نفسه .

ان هذه القوانين كلها وعلى راسها قانون منح الجنسية العراقية لكل مواطن عربي ، هي خطوات ضمن مساعينا لحل مشاكل الوحدة على صعيد المواطن العربي ، طالما انه ما يزال خارج ايدينا : امكانية حل مشاكل تلك الوحدة على صعيد الانظمة فحلها على هذا الصعيد — كما قلت — لا يعتمد علينا وحدنا ، بل يتطلب استجابة الاطراف الاخرى.

ونحن بالفعل نتصدى لمشكلات التجزئة في كل انجازاتنا وسياساتنا :

● ان اقامة النموذج سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لدولة الثورة العربية في قطر من اقطارها، هو تحريض عملي لتصعيد النضال الجماهيري من اجل تحرر الجماهير العربية في الاقطار الاخرى ووحدتها .

● ان منطلقاتنا في التنمية الجادة ، لا تحمل هذا المعنى (معنى النموذج) فحسب ، بل وتحمل بالاضافة لذلك افاقا وحدوية بذاتها ، تحمل طابع التكامل القومي قدر الامكان ، وطالما يعتمد الامر علينا ، ومن الامثلة البارزة على ذلك :

١ — التكامل في تاميم النفط ، وخطوط الشركة وموجوداتها في سوريا . واشراكنا للقطر السوري الشقيق في ثمرات ذلك التاميم .

٢ — السعي لتوحيد الشبكة الكهربائية بين القطرين ، ومد سكة الحديد التي تربط بغداد بالبحر المتوسط عبر سكك الحديد السورية . والتعاون للاستفادة المشتركة من المياه ولاقامة مشاريع صناعية وزراعية مشتركة .

٣ — اقامة مصفاة نفط في مصر ، والقيام بمشروعات صناعية مشتركة منها مصانع للجرارات الزراعية وبعض الصناعات البتروكيمياوية .

٤ — السعي لامتصاص فائض اليد العاملة والخبرات والكفاءات الموجودة في بعض الاقطار العربية ، ومنعها من الهجرة الى خارج الوطن العربي ، وهذا ما نصت عليه قوانين العمل ورعاية الكفاءات ومنح الجنسية التي صدرت من قبل مجلس قيادة الثورة . والاسهام الجدي في تخفيف حدة التفاوت في النظر بين الاقطار العربية (ذلك التفاوت الذي يشكل عائقا كبيرا امام المساعي الوحدوية كما يشكل منفذا للكثير من المؤامرات والضغوط الامبريالية والرجعية على بعض الاقطار العربية) .

٦ — ثم لا يخفى ما يشكله قانون منح الجنسية للمواطنين العرب ، من تحد عملي ومباشر لبعض الانظمة العربية الغنية ، ولرجعيتها واقليميتها في معاملتها للمواطنين العرب ، حيث تكون تلك المعاملة في بعض الاحيان دون ما يعامل به المواطنون الاجانب فعلا ، في الوقت الذي تعاني فيه تلك الانظمة من ضعف كثافة السكان فيما تختنق اقطار عربية اخرى من جراء تلك الكثافة .

ان هذه الامور والاجراءات الوحدوية ، التي تتناول العمل الوحدوي على صعيد المواطن ،تشكل الاساس لسياستنا القومية التقدمية على صعيد المعركة القومية المصيرية ، ومبادرتنا الدائمة لخوض معارك الصراع القومي بكل جدية وبجميع طاقاتنا كما حدث في حرب تشرين .

وان ذلك كله يشكل ترجمة للمنظور القومي في جميع جوانب تجربتنا الثورية .

● س — ذكرتم موضوع النموذج لدولة الثورة ، نحب ان توضحوا لنا ماذا تقصدون بالنموذج ؟ وهل يعني ذلك ان لا يتحرر اي قطر عربي ويقيم نظامه الثوري الا بالشكل الذي تحرر به العراق، وتحت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي؟

ج — بالنسبة للدولة النموذج ، هناك نوعان من النماذج : النموذج الصنم والنموذج الملهم .

النموذج الصنم هو الذي يفترض التكرار ويعمل الى فرض ذلك التكرار بكل قوة . في حين ان النموذج الملهم ، هو النموذج الذي يشجع الجماهير في الاقطار الاخرى على اتباع النهج الثوري العام انطلاقا من ظروفها الخاصة واعتمادا على ادواتها الثورية المتوفرة ، وبكل ما يمكن ان يقدمه النموذج من دعم مباشر وغير مباشر .

ان نجاح تجربتنا الثورية في حل احدى المشكلات المستعصية (ومشكلات الاقطار العربية متشابهة الى حد كبير) سيؤدي الى تنشيط جميع القوى الثورية في قطر اخر للتصدي لتلك المشكلة ، وبساعدهم على حلها .

وعلى سبيل المثال ان قيامنا بتاميم شركات النفط، لم يضع شعار نفط العرب للعرب على صعيد الممارسة فحسب ، بل شكل بالاضافة لذلك حافزا جديدا لجميع المناضلين العرب الذين يرفعون هذا الشعار ، وزودهم بتجربة عملية ناجحة له تكون لهم سلاحا وبرهانا في نضالهم من اجل تاميم الاحتكارات النفطية في الاقطار الاخرى .

مثال اخر : ان نجاحنا في تحقيق الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العراق ، لا شك انه يسهم في انجاح التحالفات بين القوى الثورية في الاقطار العربية الاخرى (ومشكلات التحالف الوطني من المشكلات الرئيسية لحركة التحرر العربي) في حين اننا لو تفردنا بالسلطة لادى ذلك الى اضعاف الثقة بين الحركات الثورية في الوطن العربي ، والى تعزيز العصبوية التنظيمية بكل ما لذلك من اثار سلبية على النضال التحرري المشترك لهذه الحركات.

من كل ما تقدم نستطيع القول ان النموذج الذي نتحدث عنه هو النموذج الملهم ، وهو يختلف كثيرا عن النموذج الصنم .. وليس من شك في ان قيام مثل هذا النموذج في قطر عربي يتمتع بثروة هائلة ومساحة جغرافية واسعة وكثافة سكانية لا باس بها ، سوف يعزز من قدرة هذا النموذج على النجاح في تجربته وبالتالي على لعب دوره في المعركة القومية كقوة مادية مباشرة . وكنموذج ملهم للجماهير في الاقطار العربية الاخرى .

.. ومسلسل القمع يمتد حتى بيروت

قبل عده ايام اعتقلت بعض العناصر المرتبطة بسوريا ثلاثة فلسطينيين مطلوبين للسلطات السورية بسبب مواقفهم السياسية وهم :

مروان باكير اعتقل في صبرا .
سعيد عودة اعتقل في صبرا ايضا .
عزمي اعتقل في تل الزعتر .

ولحد الان لا يعرف مصير هؤلاء وفيما اذا سلموا الى المخابرات السورية ام لا .. وهنالك انباء تقول ان المعتقلين الثلاثة هم ضمن قائمة تحوي اسماء اثني عشر مطلوبا سياسيا لدى سوريا !

ان هذه البوادر الخطيرة تثير قلقا لدى كافة الاوساط الشعبية حول هذا الاسلوب القمعي والذي ياتي في وقت تشتد فيه الهجمة الرجعية — الامبريالية — الصهيونية لتصفية حركة التحرر الوطني العربية وعلى راسها المقاومة الفلسطينيه !

في الحلقه التاليه :
التجربه الثوريه .. والمنظور الديمقراطي